

السلطات الاميركية تعلن حماية العيادات التي تجري عمليات إجهاض في تكساس



وعدت وزارة العدل الأميركية الإثنين باستخدام سلطاتها الفدرالية لحماية العيادات التي تجري عمليات إجهاض في تكساس، الولاية الجنوبية التي أقرت مؤخرًا قانونًا يفرض قيودًا مشددة على الإنهاء الطوعي للحمل.

وقال وزير العدل ميريك غارلاند في بيان إن وزارته "ستقدم الدعم من خلال تطبيق القانون الفدرالي عندما تتعرض عيادة إجهاض أو مركز للصحة الإنجابية لهجوم".

وأضاف أنه سبق للوزارة وأن "تواصلت" مع المدعين العامين والمكاتب الميدانية لمكتب التحقيقات الفدرالي في تكساس لبحث سبل تنفيذ هذا الأمر.

وشدد الوزير في بيانه على أن الوزارة "لن تتسامح مع أيّ عنف يُمارس ضد أولئك الذين يسعون للحصول على خدمات الصحة الإنجابية أو تقديمها"، ولا كذلك مع "من يلحقون أضرارًا في الممتلكات في انتهاك لقانون فيس".

وفيس (اختصاراً لـعبارة "حرية الوصول إلى مداخل العيادات") قانون فدرالي يحظر أي شكل من أشكال العنف ضد ممارسة الحق في الإجهاض.

وبالإضافة إلى فيس، تبحث إدارة الرئيس جو بايدن عن وسائل قضائية للطعن بالقانون الذي أقرته ولاية تكساس والذي رفضت المحكمة العليا وقف تنفيذه.

وشكّل قرار المحكمة العليا ضربة كبيرة للمدافعين عن الحق في الإجهاض.

ويحظر القانون الذي أقرته ولاية تكساس الإجهاض بمجرد أن يصبح ممكناً رصد نبض قلب الجنين، وهو ما يكون متاحاً عادة في الأسبوع السادس من الحمل، غير أن معظم النساء قد لا يكن على دراية بأنهن حوامل في هذه الفترة.